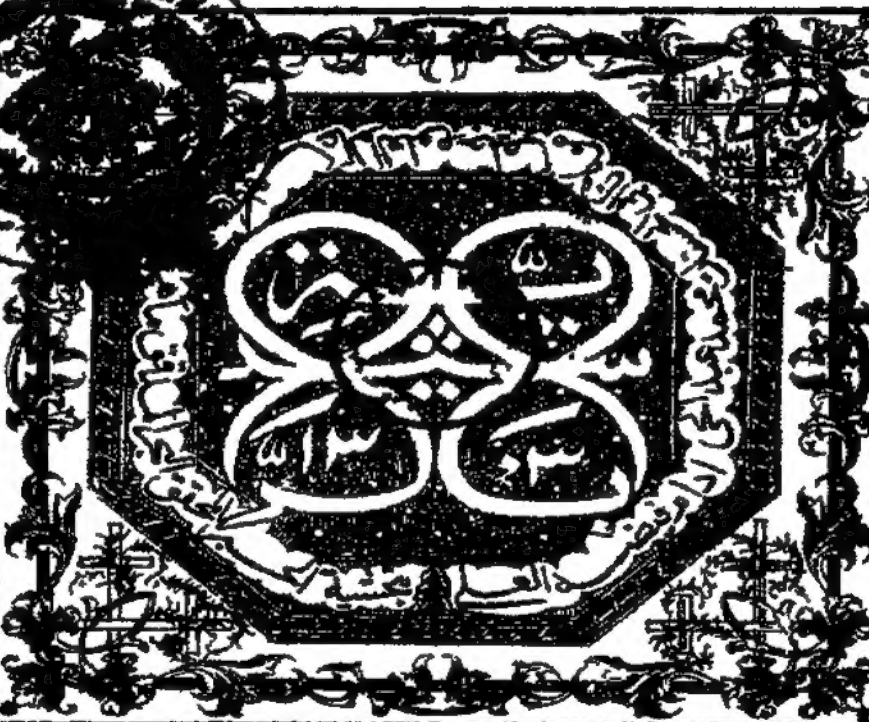


وَمَنْ يَتُوكَ صِلْ عَلَى اللَّهِ وَهُوَ كَرِيمٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْأَمْرُ لِلَّهِ وَالْأَمْرُ لِلَّهِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْأَمْرُ لِلَّهِ وَالْأَمْرُ لِلَّهِ

الطبعة الأولى سنة ١٣٢٥ هـ المطبعة المطبوعة في

المستخرج بجميع صفات الكمال لا اسم مطلق هو الواجب بالذات كما قيل لا يشترط
دلالة كلمة التوحيد عليه لذكر الاختصاص ذلك دون الرحمن كما لا يشترط
الى الاستخراج بجميع صفات الكمال بالاجمال ان يفصل بعضهما مع الاستغناء
الاستعمال فقال الذي لا مانع حكمه مريد بالامتناع معناه اللغوي ومجتمعا
ان يكون المراد المعنى الاصطلاحي يجعل اكمل المتكبرين كلاكه اكلما لوجود ما
ان تاملوا فيه ارتدوا عنه كقول تعالى لا شريك فيه ولا تافض لفضائله
قد شره نعم ما كان يتبين تاصيل الله عليه وسلم وسيلة لوصول حكمه اليه
اصحابه فمشترون لنا آخرة التوحيد بالصلوة فقال والصلوة وهي اللغظة
القطيفة فاذ انشئت الى الله تعالى يراودها الرحمة الكاملة واذا انشئت الى الملائكة
يراد بها الاستغفار واذا انشئت الى المؤمنين يراودها الدعاء فمعنى قولهم
صل على محمد وعظمه في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه
في الامم وتضعيف جرحه على سيدنا نبيه وهو نبينا صلى الله عليه وسلم
كما ورد في الخبر تأسد ولد آدم ولا خروا بينه وانشاء عليه
مبعوث من الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامهم فان كان ذاك في الدنيا
متجدي ليس برسولا وضافه الانبياء للاستغراق فيتناول التلويح

هذا هو الحق المستخرج بجميع صفات الكمال لا اسم مطلق هو الواجب بالذات كما قيل لا يشترط
دلالة كلمة التوحيد عليه لذكر الاختصاص ذلك دون الرحمن كما لا يشترط
الى الاستخراج بجميع صفات الكمال بالاجمال ان يفصل بعضهما مع الاستغناء
الاستعمال فقال الذي لا مانع حكمه مريد بالامتناع معناه اللغوي ومجتمعا
ان يكون المراد المعنى الاصطلاحي يجعل اكمل المتكبرين كلاكه اكلما لوجود ما
ان تاملوا فيه ارتدوا عنه كقول تعالى لا شريك فيه ولا تافض لفضائله
قد شره نعم ما كان يتبين تاصيل الله عليه وسلم وسيلة لوصول حكمه اليه
اصحابه فمشترون لنا آخرة التوحيد بالصلوة فقال والصلوة وهي اللغظة
القطيفة فاذ انشئت الى الله تعالى يراودها الرحمة الكاملة واذا انشئت الى الملائكة
يراد بها الاستغفار واذا انشئت الى المؤمنين يراودها الدعاء فمعنى قولهم
صل على محمد وعظمه في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه
في الامم وتضعيف جرحه على سيدنا نبيه وهو نبينا صلى الله عليه وسلم
كما ورد في الخبر تأسد ولد آدم ولا خروا بينه وانشاء عليه
مبعوث من الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامهم فان كان ذاك في الدنيا
متجدي ليس برسولا وضافه الانبياء للاستغراق فيتناول التلويح

هذا هو الحق المستخرج بجميع صفات الكمال لا اسم مطلق هو الواجب بالذات كما قيل لا يشترط
دلالة كلمة التوحيد عليه لذكر الاختصاص ذلك دون الرحمن كما لا يشترط
الى الاستخراج بجميع صفات الكمال بالاجمال ان يفصل بعضهما مع الاستغناء
الاستعمال فقال الذي لا مانع حكمه مريد بالامتناع معناه اللغوي ومجتمعا
ان يكون المراد المعنى الاصطلاحي يجعل اكمل المتكبرين كلاكه اكلما لوجود ما
ان تاملوا فيه ارتدوا عنه كقول تعالى لا شريك فيه ولا تافض لفضائله
قد شره نعم ما كان يتبين تاصيل الله عليه وسلم وسيلة لوصول حكمه اليه
اصحابه فمشترون لنا آخرة التوحيد بالصلوة فقال والصلوة وهي اللغظة
القطيفة فاذ انشئت الى الله تعالى يراودها الرحمة الكاملة واذا انشئت الى الملائكة
يراد بها الاستغفار واذا انشئت الى المؤمنين يراودها الدعاء فمعنى قولهم
صل على محمد وعظمه في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه
في الامم وتضعيف جرحه على سيدنا نبيه وهو نبينا صلى الله عليه وسلم
كما ورد في الخبر تأسد ولد آدم ولا خروا بينه وانشاء عليه
مبعوث من الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامهم فان كان ذاك في الدنيا
متجدي ليس برسولا وضافه الانبياء للاستغراق فيتناول التلويح

هذا هو الحق المستخرج بجميع صفات الكمال لا اسم مطلق هو الواجب بالذات كما قيل لا يشترط
دلالة كلمة التوحيد عليه لذكر الاختصاص ذلك دون الرحمن كما لا يشترط
الى الاستخراج بجميع صفات الكمال بالاجمال ان يفصل بعضهما مع الاستغناء
الاستعمال فقال الذي لا مانع حكمه مريد بالامتناع معناه اللغوي ومجتمعا
ان يكون المراد المعنى الاصطلاحي يجعل اكمل المتكبرين كلاكه اكلما لوجود ما
ان تاملوا فيه ارتدوا عنه كقول تعالى لا شريك فيه ولا تافض لفضائله
قد شره نعم ما كان يتبين تاصيل الله عليه وسلم وسيلة لوصول حكمه اليه
اصحابه فمشترون لنا آخرة التوحيد بالصلوة فقال والصلوة وهي اللغظة
القطيفة فاذ انشئت الى الله تعالى يراودها الرحمة الكاملة واذا انشئت الى الملائكة
يراد بها الاستغفار واذا انشئت الى المؤمنين يراودها الدعاء فمعنى قولهم
صل على محمد وعظمه في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه
في الامم وتضعيف جرحه على سيدنا نبيه وهو نبينا صلى الله عليه وسلم
كما ورد في الخبر تأسد ولد آدم ولا خروا بينه وانشاء عليه
مبعوث من الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامهم فان كان ذاك في الدنيا
متجدي ليس برسولا وضافه الانبياء للاستغراق فيتناول التلويح

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فلا يخفى ان الحق لا يمتنع عليه
فلا يخفى ان الحق لا يمتنع عليه

لأنه يحتاج الى ان هو المتوهم يعني ما حضر في الذهن من امر شرب الا يتيق
المصور بصور أو المصراو ككيفية يفهم منها جزئيات لا يجازيها الصيغة المتعدي
من السقيمة والبحث في اللغة المتخصص والتفتيش في الاصطلاح يطلق على كل
شيء على شيء وعلى اثبات النسب التجوية كالدليل وعلى المناظرة والمراد هنا ثالث
المعاني ولا تشابه في اعادة المعنى الثاني سماعه لا يصدق على المنع يصدق
على اثبات المعول حكما بالاستدلال من غير خصم خاصة الحال واما الاول
فلا يليق ارادته لانه يصدق على كل حكم في الذهن وفي المقالة تضمنت
على انه خبر بعد خبر ونصب على الحال لما أي امور يجب استحضارها في فرت
المناظرة وهو معلوم يعرف به كيفية ادب اثبات المطول في نفيه ونفي دليله
المتن من المناظرة من كيفية البحث من كونه صحيحا او سقما مسموحا وغيره خصيات
لانه من غير ان يسلالة اي يصون ذهن المناظر عن ان يسلك بطريق كماله
الى المطول في ان السالك ما لم يعلم الطريق وميريه آيحت سرعايت
في السالك فيه ربما يخطأ ولم يصل الى ما اراد وصوله اليه مرتبة في
على ما ذكرنا ونصب على ان السالك كماله في ان السالك على مقداره في ان السالك
في المقاصد على وجه البصيرة واجازت تسعة وخاتمة وهي يجتم به الشيء

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فلا يخفى ان الحق لا يمتنع عليه
فلا يخفى ان الحق لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فلا يخفى ان الحق لا يمتنع عليه
فلا يخفى ان الحق لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فلا يخفى ان الحق لا يمتنع عليه
فلا يخفى ان الحق لا يمتنع عليه

في النسبة بين الشيئين الذين أحدهما محكوم عليه والاخر محكوم
وان كان ذلك التوجه في النفس كما كان للحكماء الا شراطين كان
غرضهما من ذلك اظهار الحق والصواب ليتم في التوجه مناظرة في الاصطلاح
واورد ههنا سؤالا ان تأملت فيما تلونا عليه يظهر لك ان ذلك فاعهما
احدهما ان الغرض من توجه كل من المتخاصمين او واحد منهما قد يكون
تغليب صاحبه والزامه فقط ولا يدخل في هذا التعريف فلا يكون
جامعا وتاينهما آلة اذا فرض مناظران بلغ حالهما في غاية التصفية
الى ان يعلم كل ما في ضمير صاحبه وينظر كل في نفسه مع الاخر مناظرة
كما مناظرة الواقعة بين الحكماء الا شراطين لا يصدق التعريف على
هذه المناظرة لان الخصومة قول كل خلاف ما يقول الاخر ثم المردب
النسبة الخيرية اعم من ان تكون حلية او اتصالية او تفصالية واعلم
انه كان اداب المتصفيين ان يعرفوا المناظرة والا اداب بقوله هي النظر
من الجانبين في النسبة بين الشيئين اظهار الصواب لما كان يرد على
ذلك ان النظر من الجانبين لا يصدق على ما اذا اقتصر السائل على
مجرد المنع وايضا ان الجانبين اعم من المتخاصمين والمناظرة لا توجه الا

في النسبة بين الشيئين الذين احدهما محكوم عليه والاخر محكوم
 وان كان ذلك التوجه في النفس كما كان الحكماء الاشرقيين كان
 غرضهم من ذلك اظهار الحق والصواب ليعلموا في المناظرة في الاصطلاح
 واورد ههنا سؤالا ان تاملت فيما تلون عليك يظهر لك ان ذاهما
 احدهما ان الغرض من توجه كل من المتخاصمين او واحد منهما قد يكون
 تغليب صاحبه والزامه فقط ولا يدخل في هذا التعريف فلا يكون
 جامعا وتاينهما آلة اذا فرض مناظران بلغ حالهما في غاية التصفية
 الى ان يعلم كل ما في ضمير صاحبه وينظر كل في نفسه مع الاخر مناظرة
 كما مناظرة الواقعة بين الحكماء الاشرقيين لا يصدق التعريف على
 هذه المناظرة لان الخصومة قول كل خلاف ما يقول الاخر ثم المراد بالنسبة
 النسبة الخيرية اعم من ان تكون حلية او اتصالية او تفصالية واعلم
 انه كان اداب المتصفين ان يعرفوا المناظرة والاداب بقولهم هي النظر
 من الجانبين في النسبة بين الشيئين اظهرا والصواب لما كان يرد على
 ذلك ان النظر من الجانبين لا يصدق على ما اذا اقتصر السائل على
 مجرد الطعن وايضا ان الجانبين اعم من المتخاصمين والمناظرة لا توجه لا

[illegible]

كان المجادل لحدّهما فلما كان من شأن غير المجادل ان لا يتوجه الى
 قول المجادل ويعرض عنه غلب المجادل واطلق صيغة المشاكاة ولكن
 ما بينه بقوله والتمكك بوجه هذه اى المنازعة لا يظهر الصواب الا انه لا
 لا الزام الخصم ايضا لما انه ليس له ظاهر الصواب وتلك اى الصواب انه لا يصدق
 في التنازع بذكر وتوثيق ثم اخرج من تعريف المنازعة وضدّيهما الذين هما
 تبين حقيقة ما كما قال المحققون عقابا لاشياء تتبين باضدادها فكان
 النقل من الكتاب ومن المتفق في زماننا اولى من الاثبات بالدليل كقول
 مفضيا الى كثرة النزاع اذ قد بعينه فقال والنقل هو الاثبات بقول
 الغير على ما هو عليه بحسب الظاهر اى قول الغير بيمينه لا يلزم في النقل
 الاثبات بقول الغير بحيث لا يتغير لفظه بل انما يلزم الاثبات به على وجه
 لا يتغير معناه ومع ذلك يلزم لظاهر اى قول الغير كان يقول مثلاً قال ابو
 رحمه الله تعالى النبوة في الوضوء ليست فرضاً الاثبات بقول الغير على
 وجه لا يظلم منه اى قول الغير لا صريحاً ولا ضمنياً ولا كناية ولا اشارة فهو اثبات
 والمقتبس مدح في اصطلاحهم ثم اعلم انه بعد ما نقل الحد المتحامين قولاً
 احكامت صحته وكونه مطابقاً للواقع معلومة لا خفاء ولا يصح طلب تصحيحه

9

كان المجادل لحدّهما فلما كان من شأن غير المجادل ان لا يتوجه الى
 قول المجادل ويعرض عنه غلب المجادل واطلق صيغة المشاكاة ولكن
 ما بينه بقوله والتمكك بوجه هذه اى المنازعة لا يظهر الصواب الا انه لا
 لا الزام الخصم ايضا لما انه ليس له ظاهر الصواب وتلك اى الصواب انه لا يصدق
 في التنازع بذكر وتوثيق ثم اخرج من تعريف المنازعة وضدّيهما الذين هما
 تبين حقيقة ما كما قال المحققون عقابا لاشياء تتبين باضدادها فكان
 النقل من الكتاب ومن المتفق في زماننا اولى من الاثبات بالدليل كقول
 مفضيا الى كثرة النزاع اذ قد بعينه فقال والنقل هو الاثبات بقول
 الغير على ما هو عليه بحسب الظاهر اى قول الغير بيمينه لا يلزم في النقل
 الاثبات بقول الغير بحيث لا يتغير لفظه بل انما يلزم الاثبات به على وجه
 لا يتغير معناه ومع ذلك يلزم لظاهر اى قول الغير كان يقول مثلاً قال ابو
 رحمه الله تعالى النبوة في الوضوء ليست فرضاً الاثبات بقول الغير على
 وجه لا يظلم منه اى قول الغير لا صريحاً ولا ضمنياً ولا كناية ولا اشارة فهو اثبات
 والمقتبس مدح في اصطلاحهم ثم اعلم انه بعد ما نقل الحد المتحامين قولاً
 احكامت صحته وكونه مطابقاً للواقع معلومة لا خفاء ولا يصح طلب تصحيحه

كان المجادل لحدّهما فلما كان من شأن غير المجادل ان لا يتوجه الى
 قول المجادل ويعرض عنه غلب المجادل واطلق صيغة المشاكاة ولكن
 ما بينه بقوله والتمكك بوجه هذه اى المنازعة لا يظهر الصواب الا انه لا
 لا الزام الخصم ايضا لما انه ليس له ظاهر الصواب وتلك اى الصواب انه لا يصدق
 في التنازع بذكر وتوثيق ثم اخرج من تعريف المنازعة وضدّيهما الذين هما
 تبين حقيقة ما كما قال المحققون عقابا لاشياء تتبين باضدادها فكان
 النقل من الكتاب ومن المتفق في زماننا اولى من الاثبات بالدليل كقول
 مفضيا الى كثرة النزاع اذ قد بعينه فقال والنقل هو الاثبات بقول
 الغير على ما هو عليه بحسب الظاهر اى قول الغير بيمينه لا يلزم في النقل
 الاثبات بقول الغير بحيث لا يتغير لفظه بل انما يلزم الاثبات به على وجه
 لا يتغير معناه ومع ذلك يلزم لظاهر اى قول الغير كان يقول مثلاً قال ابو
 رحمه الله تعالى النبوة في الوضوء ليست فرضاً الاثبات بقول الغير على
 وجه لا يظلم منه اى قول الغير لا صريحاً ولا ضمنياً ولا كناية ولا اشارة فهو اثبات
 والمقتبس مدح في اصطلاحهم ثم اعلم انه بعد ما نقل الحد المتحامين قولاً
 احكامت صحته وكونه مطابقاً للواقع معلومة لا خفاء ولا يصح طلب تصحيحه

[illegible]

لا صورة لا وجود لها الا بحسب الاصطلاح من الماهيات الاعتبارية كتعريف
 الكلمة بانها لفظ وضع لعينه مفردة كقول تعريف بحسب الحقيقة والثاني
 بحسب الاسم وقد اشار الحق الطوسي الى ان التعريف اللفظي يناسب اللفظ والحقيقة
 بغيره لا يقال اقسام الحقيقة بل ما هو بحسب الحقيقة والى ما هو بحسب الاسم
 الى نفسه والى غيره لا كقول اراد المصنف قدس سره بالحقيقة ما يفيد معرفة
 ماهية الشئ اعم من ان تكون تلك الماهية موجودة او لا وبما هو بحسب الحقيقة
 ما يفيد معرفة الحقيقة الموجودة وبما هو بحسب الاسم ما يفيد معرفة الحقيقة
 الاعتبارية لا اصطلاحا كما يظهر من وجه الضبط في الشواهد الخمسة
 ذكر في تعريف التعريف اللفظي قوله بلفظ العلم مرادف فيكون عليه ان تعريف كذا
 لفظية مع انه لا توصف بالترادف لان الترادف مرادف كالمفرد والجواب عنه
 ان اذا فصل التمييز بلفظ علم لا يفصله تفصيل بل باعتبار المجموع موجبه
 مجموع كقوله مرادف حكما ولا يخفى ما في من الكلف فظهر بان ذلك وجب العمل
 من خلاف على اذ ذكره قدس سره في تعريف الدليل وقال الدليل هو المركب من جزئين
 للتأدي الى الجول نظري وهذا التعريف اول من التعريف المشهور وهو
 يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فانه يترك على ظاهرة الملامحات

في تعريف التعريف اللفظي قوله بلفظ العلم مرادف فيكون عليه ان تعريف كذا لفظية مع انه لا توصف بالترادف لان الترادف مرادف كالمفرد والجواب عنه ان اذا فصل التمييز بلفظ علم لا يفصله تفصيل بل باعتبار المجموع موجبه مجموع كقوله مرادف حكما ولا يخفى ما في من الكلف فظهر بان ذلك وجب العمل من خلاف على اذ ذكره قدس سره في تعريف الدليل وقال الدليل هو المركب من جزئين للتأدي الى الجول نظري وهذا التعريف اول من التعريف المشهور وهو يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فانه يترك على ظاهرة الملامحات

في تعريف التعريف اللفظي قوله بلفظ العلم مرادف فيكون عليه ان تعريف كذا لفظية مع انه لا توصف بالترادف لان الترادف مرادف كالمفرد والجواب عنه ان اذا فصل التمييز بلفظ علم لا يفصله تفصيل بل باعتبار المجموع موجبه مجموع كقوله مرادف حكما ولا يخفى ما في من الكلف فظهر بان ذلك وجب العمل من خلاف على اذ ذكره قدس سره في تعريف الدليل وقال الدليل هو المركب من جزئين للتأدي الى الجول نظري وهذا التعريف اول من التعريف المشهور وهو يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فانه يترك على ظاهرة الملامحات

في تعريف التعريف اللفظي قوله بلفظ العلم مرادف فيكون عليه ان تعريف كذا لفظية مع انه لا توصف بالترادف لان الترادف مرادف كالمفرد والجواب عنه ان اذا فصل التمييز بلفظ علم لا يفصله تفصيل بل باعتبار المجموع موجبه مجموع كقوله مرادف حكما ولا يخفى ما في من الكلف فظهر بان ذلك وجب العمل من خلاف على اذ ذكره قدس سره في تعريف الدليل وقال الدليل هو المركب من جزئين للتأدي الى الجول نظري وهذا التعريف اول من التعريف المشهور وهو يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فانه يترك على ظاهرة الملامحات

بالنسبة الى لوازمها البينة وان يمكن توجيها بان المراد بالعلم التصديق
 والطعن ما يكتف من التصديق به التصديق بشئ اخر بطريق الاكتساب
 كما يستفاد من كلمة من فان حمل ذلك التعريف على تعريف الدليل
 القطع البين لا يحتاج فمع الاستلزام ظاهر وان اسيد به التعميم كما هو
 الظاهر حمل الاستلزام على المناسبة لا انتقال لا على امتناع لا على
 كما صرح به المصنف وليس سعة في حاشية شرح المختصر ولا يرد شئ
 من ذلك على هذا التعريف حتى يحتاج في الجواب الى التكلف لكن بقي انه
 لا يتناول الدليل للفاسد حيث لا يكون موثقا الى المطلوب وأنه
 قد يتوكل الدليل من اكثر من قضيتين ولا يتناول له التعريف
 وجواب الاول ان اللام في التاوي للعرض اي ما يكون تركيبه
 لغرض التاوي اهم من ان يكون ذلك العرض بعد التركيب جليلا
 او لا وجواب الثاني ان الدليل المركب من اكثر من قضيتين في
 الحقيقة دليلان او أدلة اذ التحقيق ان الدليل لا يتركب الا
 من قضيتين فحسب وقوله من قضيتين اولى من قول
 البعض من مقدمتين اذا المقدمة في المشهور مفسرة بما جعل

بالنسبة الى لوازمها البينة وان يمكن توجيها بان المراد بالعلم التصديق
 والطعن ما يكتف من التصديق به التصديق بشئ اخر بطريق الاكتساب
 كما يستفاد من كلمة من فان حمل ذلك التعريف على تعريف الدليل
 القطع البين لا يحتاج فمع الاستلزام ظاهر وان اسيد به التعميم كما هو
 الظاهر حمل الاستلزام على المناسبة لا انتقال لا على امتناع لا على
 كما صرح به المصنف وليس سعة في حاشية شرح المختصر ولا يرد شئ
 من ذلك على هذا التعريف حتى يحتاج في الجواب الى التكلف لكن بقي انه
 لا يتناول الدليل للفاسد حيث لا يكون موثقا الى المطلوب وأنه
 قد يتوكل الدليل من اكثر من قضيتين ولا يتناول له التعريف
 وجواب الاول ان اللام في التاوي للعرض اي ما يكون تركيبه
 لغرض التاوي اهم من ان يكون ذلك العرض بعد التركيب جليلا
 او لا وجواب الثاني ان الدليل المركب من اكثر من قضيتين في
 الحقيقة دليلان او أدلة اذ التحقيق ان الدليل لا يتركب الا
 من قضيتين فحسب وقوله من قضيتين اولى من قول
 البعض من مقدمتين اذا المقدمة في المشهور مفسرة بما جعل

بالنسبة الى لوازمها البينة وان يمكن توجيها بان المراد بالعلم التصديق
 والطعن ما يكتف من التصديق به التصديق بشئ اخر بطريق الاكتساب
 كما يستفاد من كلمة من فان حمل ذلك التعريف على تعريف الدليل
 القطع البين لا يحتاج فمع الاستلزام ظاهر وان اسيد به التعميم كما هو
 الظاهر حمل الاستلزام على المناسبة لا انتقال لا على امتناع لا على
 كما صرح به المصنف وليس سعة في حاشية شرح المختصر ولا يرد شئ
 من ذلك على هذا التعريف حتى يحتاج في الجواب الى التكلف لكن بقي انه
 لا يتناول الدليل للفاسد حيث لا يكون موثقا الى المطلوب وأنه
 قد يتوكل الدليل من اكثر من قضيتين ولا يتناول له التعريف
 وجواب الاول ان اللام في التاوي للعرض اي ما يكون تركيبه
 لغرض التاوي اهم من ان يكون ذلك العرض بعد التركيب جليلا
 او لا وجواب الثاني ان الدليل المركب من اكثر من قضيتين في
 الحقيقة دليلان او أدلة اذ التحقيق ان الدليل لا يتركب الا
 من قضيتين فحسب وقوله من قضيتين اولى من قول
 البعض من مقدمتين اذا المقدمة في المشهور مفسرة بما جعل

بالنسبة الى لوازمها البينة وان يمكن توجيها بان المراد بالعلم التصديق
 والطعن ما يكتف من التصديق به التصديق بشئ اخر بطريق الاكتساب
 كما يستفاد من كلمة من فان حمل ذلك التعريف على تعريف الدليل
 القطع البين لا يحتاج فمع الاستلزام ظاهر وان اسيد به التعميم كما هو
 الظاهر حمل الاستلزام على المناسبة لا انتقال لا على امتناع لا على
 كما صرح به المصنف وليس سعة في حاشية شرح المختصر ولا يرد شئ
 من ذلك على هذا التعريف حتى يحتاج في الجواب الى التكلف لكن بقي انه
 لا يتناول الدليل للفاسد حيث لا يكون موثقا الى المطلوب وأنه
 قد يتوكل الدليل من اكثر من قضيتين ولا يتناول له التعريف
 وجواب الاول ان اللام في التاوي للعرض اي ما يكون تركيبه
 لغرض التاوي اهم من ان يكون ذلك العرض بعد التركيب جليلا
 او لا وجواب الثاني ان الدليل المركب من اكثر من قضيتين في
 الحقيقة دليلان او أدلة اذ التحقيق ان الدليل لا يتركب الا
 من قضيتين فحسب وقوله من قضيتين اولى من قول
 البعض من مقدمتين اذا المقدمة في المشهور مفسرة بما جعل

[illegible]

والله اعلم بالصواب

از یوسفیان بنیاد
 من الاموال به
 قیامیه شاهی
 کل احمد و الهی
 چای راه و کاف
 انوشیروان
 زانکه از اسیر
 ان کل به جانی
 افرات و قمر
 بالسنه افرات
 موی کوسه
 محمد
 عبدالرحمن
 سید

[illegible]

[illegible][illegible]

ذلك لكن لا تسليم ان كل ما هو جائز الا سادة فهو ماذ ولا يذهب عليك ان ذلك منوع لا منع واحد فالجواب ما ذكره قدس سره ملكوت الملوك ما خذ في تعريف المنع لا يكذب بيان معناها فلذا قال للمقدم ما يتوقف عليه صحة الدليل اعم من ان يكون جزو من الدليل او لا فكان تعريف المقدمة من تمام تعريف المنع ولا شك في ان قيد الجبنيات يعتبر في التعريفات فكان حاصل تعريف المنع طلب الدليل على مقدمية معينة من حيث هي مقدمة فلا يريد

[illegible]

استغفر الله
عن كل مسلم
والجميع
المتقين
والله اعلم
بشيء
الدين
والله اعلم
بشيء
الدين
والله اعلم
بشيء
الدين

۴ در مجموع بر حسن ظاهر ابرارین است

[illegible][illegible]

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

البعث في الأبحاث وهي تسعة الأول في بيان طرق البحث وترتيبها الطبيعي
في التقديم والتأخير والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبة وفي الأصناف
جعل الأشياء المتعددة ويحذف يطلق عليها الاسم الواحد ويكون بعضها
نسبة إلى البعض بالتقديم والتأخير وإذا بدأ لترتيبها الطبيعي الترتيب الذي
يقضه طبيعة البحث أن يكون عليه وهو فصله بقوله يكتمل الخ
البيان بعد الاستفسار أي بعد ما يطلب بياناً من تعيين المدعى لأن الاستفسار

[illegible]

[illegible]

بالبیان قبل الطلب یُعد عیناً ما یؤخذ فی الخصم اذا کان علی صیفة
المجهول او المسائل اذا کان مبیناً للفا علی تصحیح النقل ای بیان صحته بالنسبة
ما نسبت الیه من کتابه او فقیهین نقل شیئاً مثلاً اذا قال ناقل قال ابو حنیفة
رحمہ اللہ النیة لیست لبشر فی الموضوع یقول السائل ما الذیة وما الشیء علی
الموضوع فیعد ما بین تعاريفهما كما مر فی اخذ تصحیح النقل بان یقال المراد من
تنقل انما قال ابو حنیفة رحمہ اللہ ذلك فیقول لناقل قد مرّح فی الهدایة
لک فی عنایتنا انشاء الکذب والجدالة والمکابرة ولا کیف هذا القول بل لابد
من ان یروی ما نقله ثم یعرف علی قوله بتصحیح النقل الخ قوله وبالالتنبیه ای
الدلیل ان ادعی بدیعاً خفياً او نظراً مجموعاً ای یؤخذ بالتنبیه انما یؤخذ
بدیعاً خفياً كما اذا قال اهل الحق حقیقة من حقائک لاشیاء ثابتة فیقول
المسوفسطای تنبیہ تقول فیقول انما شاهد المشاهدة فلو لم تکن ثابتة
لما شاهدناها اولاً انک حقیقة من الحقائق فلو لم تکن ثابتة لما اطلب منک
التنبیه ویؤخذ بالدلیل ان ادعی نظراً مجموعاً كما اذا قال المتکلم العالم احادی
یقول حکیم ربی دلیل تقول فلو فیقول انما تنبیہ کل متفحیث فهو حاد وروی تفسیر
البدیع بكون خفياً والنظر بالظن بكون مجموعاً لا یخفى فاذا قام منه الدلیل یستخرج حینئذ معللاً

[illegible]

الأبطال بالذکر والثانی لا بطلان وهو انما يتفقد اذا كان مساويا للمنع لان استثناء
احد المتساويين في الخارج يترك على استثناء الآخر فيه بخلاف ما اذا كان اخص فانه
لا يتفقد فان استثناء الاخير لا يستلزم استثناء الاو اما السند لاهم فهو بالحقيقة
ليس بسند ولذلك قيد البطلان بقوله بعد اثبات التساوي ويقض الدليل ان
كان قابلا للتقضي باحد الوجهين لملاكوين من التخصيص ولو لمحال بان يقول
المسائل هذا الدليل غير صحيح ^{لما لا يكون} لاختلاف المدلول في تلك الصورة او لانه لو كان
المدلول ثابتا لموافقة اجتماع النقيضين مثلا ونحو ذلك كان قابلا للمعارضة
يا حذر الوجهين الثلاثة المذكورة من المطالبة بغير القلب المعاصرة مثل اولها
بالغير كما هو محال في صون التقضي المعاصرة لمنع اذا كان قابلا له او التقضي
ان كان صالحا له او لمعارضة ان كان قابلا له لان المدلول الاول بالتقضي
والمعارضة بصيرته لا فيكون لثلاثة مناصب كما كانت المسائل الاول وقد
يكون بالاسئلة الثلاثة على كل واحد منها كلمة من منع الخلف ومن الجمع ويجوز
الجواب بالتغيير اي بتغيير اصل القول بحيث يكون عليه شيء في كل مطلق
سواء كان المسائل قضا او نقضا وعاصبا سواء كان الوجه بتغيير المدلول او الدليل
او المقدمتين المنوعين او التنبيه فينوب عن ذلك او لا يكون كما هو في الثلاثة

[illegible]

[illegible]

فانها هي الحدود والاعتبارية لاستلزامها الحكم بآثارها هكذا في الاصطلاح
 تمنع ايضا كما تمنع اللفظية لاستلزامها الحكم بان هذا معناها في اللغة ولا يخفى
 انه كان الاولى على تقدير رجوع ضمير استصعب الى الجواب على ما نقل عنه
 قدس سران يقول فانه يسهل فيها بجمود نقل الخبر وكوثر جزم ضمير استصعب
 الى المنع التصحاح لا مر بلا تكليف غايته انه يريد عليه انه لا صعوبة في المنع
 وانما في جوابه وبالحجة هذا الكلام لا يخلو عن نوع خدشة وتلح
 المنع الوارد عليه بجمود نقل من اهل الاصطلاح كما يدفع المنع الوارد
 على اللفظية بالنقل من اهل اللغة او وجه استعمال من العلاقة
 بين المراد وبين المعنى المصطلح او بيان ارادة بان يقال لا يريد
 ما يفهم من ظاهر اللفظ بل يريد معناه او علم ان اطلاق المتنوع
 يعنى المنع والنقض المعارضة وجاء في كلامهم اطلاق لفظ المنع على كل
 واحد منها هذا يعنى على الاسئلة الواردة على الحدود بطريق الاستعارة
 المصخر باعتبار تشبيهها بالمصطلحات ويحتمل الحقيقة بناء على ان
 الالفاظ المذكورة كما انها موضوعات للمعاني المشهورة فيمكن ان تكون
 موضوعات لتلك المعاني ايضا كما نقل عنه قدس سران البحث الثالث في استنباط
 قولهم ليس

فانها هي الحدود والاعتبارية لاستلزامها الحكم بآثارها هكذا في الاصطلاح
 تمنع ايضا كما تمنع اللفظية لاستلزامها الحكم بان هذا معناها في اللغة ولا يخفى
 انه كان الاولى على تقدير رجوع ضمير استصعب الى الجواب على ما نقل عنه
 قدس سران يقول فانه يسهل فيها بجمود نقل الخبر وكوثر جزم ضمير استصعب
 الى المنع التصحاح لا مر بلا تكليف غايته انه يريد عليه انه لا صعوبة في المنع
 وانما في جوابه وبالحجة هذا الكلام لا يخلو عن نوع خدشة وتلح
 المنع الوارد عليه بجمود نقل من اهل الاصطلاح كما يدفع المنع الوارد
 على اللفظية بالنقل من اهل اللغة او وجه استعمال من العلاقة
 بين المراد وبين المعنى المصطلح او بيان ارادة بان يقال لا يريد
 ما يفهم من ظاهر اللفظ بل يريد معناه او علم ان اطلاق المتنوع
 يعنى المنع والنقض المعارضة وجاء في كلامهم اطلاق لفظ المنع على كل
 واحد منها هذا يعنى على الاسئلة الواردة على الحدود بطريق الاستعارة
 المصخر باعتبار تشبيهها بالمصطلحات ويحتمل الحقيقة بناء على ان
 الالفاظ المذكورة كما انها موضوعات للمعاني المشهورة فيمكن ان تكون
 موضوعات لتلك المعاني ايضا كما نقل عنه قدس سران البحث الثالث في استنباط
 قولهم ليس

فانها هي الحدود والاعتبارية لاستلزامها الحكم بآثارها هكذا في الاصطلاح
 تمنع ايضا كما تمنع اللفظية لاستلزامها الحكم بان هذا معناها في اللغة ولا يخفى
 انه كان الاولى على تقدير رجوع ضمير استصعب الى الجواب على ما نقل عنه
 قدس سران يقول فانه يسهل فيها بجمود نقل الخبر وكوثر جزم ضمير استصعب
 الى المنع التصحاح لا مر بلا تكليف غايته انه يريد عليه انه لا صعوبة في المنع
 وانما في جوابه وبالحجة هذا الكلام لا يخلو عن نوع خدشة وتلح
 المنع الوارد عليه بجمود نقل من اهل الاصطلاح كما يدفع المنع الوارد
 على اللفظية بالنقل من اهل اللغة او وجه استعمال من العلاقة
 بين المراد وبين المعنى المصطلح او بيان ارادة بان يقال لا يريد
 ما يفهم من ظاهر اللفظ بل يريد معناه او علم ان اطلاق المتنوع
 يعنى المنع والنقض المعارضة وجاء في كلامهم اطلاق لفظ المنع على كل
 واحد منها هذا يعنى على الاسئلة الواردة على الحدود بطريق الاستعارة
 المصخر باعتبار تشبيهها بالمصطلحات ويحتمل الحقيقة بناء على ان
 الالفاظ المذكورة كما انها موضوعات للمعاني المشهورة فيمكن ان تكون
 موضوعات لتلك المعاني ايضا كما نقل عنه قدس سران البحث الثالث في استنباط
 قولهم ليس

فانها هي الحدود والاعتبارية لاستلزامها الحكم بآثارها هكذا في الاصطلاح
 تمنع ايضا كما تمنع اللفظية لاستلزامها الحكم بان هذا معناها في اللغة ولا يخفى
 انه كان الاولى على تقدير رجوع ضمير استصعب الى الجواب على ما نقل عنه
 قدس سران يقول فانه يسهل فيها بجمود نقل الخبر وكوثر جزم ضمير استصعب
 الى المنع التصحاح لا مر بلا تكليف غايته انه يريد عليه انه لا صعوبة في المنع
 وانما في جوابه وبالحجة هذا الكلام لا يخلو عن نوع خدشة وتلح
 المنع الوارد عليه بجمود نقل من اهل الاصطلاح كما يدفع المنع الوارد
 على اللفظية بالنقل من اهل اللغة او وجه استعمال من العلاقة
 بين المراد وبين المعنى المصطلح او بيان ارادة بان يقال لا يريد
 ما يفهم من ظاهر اللفظ بل يريد معناه او علم ان اطلاق المتنوع
 يعنى المنع والنقض المعارضة وجاء في كلامهم اطلاق لفظ المنع على كل
 واحد منها هذا يعنى على الاسئلة الواردة على الحدود بطريق الاستعارة
 المصخر باعتبار تشبيهها بالمصطلحات ويحتمل الحقيقة بناء على ان
 الالفاظ المذكورة كما انها موضوعات للمعاني المشهورة فيمكن ان تكون
 موضوعات لتلك المعاني ايضا كما نقل عنه قدس سران البحث الثالث في استنباط
 قولهم ليس

[illegible]

لا يتوجه النقض والمعارضه لعدم الدليل المذكور لإثبات وقيل انما
 المنع من المنقول محض هو منقول لعدم التزام صحته واما اذا التزم
 صحته فمن حيث الالتزام ليس يتأقّل وكلامه ليس يتأقّل بهذا الاعتبار فتد
 عليه اطلع قال قدس سره فيما أقول عنه وانت خبير بان هذا القول منه يدل
 على أن تفسير المقدمه بما يتوقف عليه صحة الدليل غير مسلم عنده
 وكلامه وجعل الدلائل المنقول بعد كونه ملتزم الصحة ليس مما يتوقف
 عليه صحة الدليل مع انه يجوز ورود المنع عليه ولا يخفى عليك انه انما
 يدل على ذلك اذ اقتصرت المنع بطلب الدليل على المقدمه واما اذا اقتصرت
 بطلب الدلائل على ملتزم الصحة فلا يتم برده عليك أن يمنع المدعى ايضا
 حقيقة ولا بعد في التزمه وقد جرت كلمه اي التمسك على انه اي لسان
 لا يجوز طلب التمسك عند النقل والتنبيه عند دعوى الامر بالبدعي الغير
 الاول والدليل عند دعوى الامر بالنظر على المعلوم مطلقا من غير
 تقييد بما اذا لم يكن المقصود معلوميه بوجه آخر والحال ان ذلك
 اي عدمه هو المطلوب اذا لم يكن المقصود اي مقصود السائل معلوميه
 اي المنقول الامر بالبدعي والنظر بطريق آخر هل هذا من حيث العلة

لا يتوجه النقض والمعارضه لعدم الدليل المذكور لإثبات وقيل انما
 المنع من المنقول محض هو منقول لعدم التزام صحته واما اذا التزم
 صحته فمن حيث الالتزام ليس يتأقّل وكلامه ليس يتأقّل بهذا الاعتبار فتد
 عليه اطلع قال قدس سره فيما أقول عنه وانت خبير بان هذا القول منه يدل
 على أن تفسير المقدمه بما يتوقف عليه صحة الدليل غير مسلم عنده
 وكلامه وجعل الدلائل المنقول بعد كونه ملتزم الصحة ليس مما يتوقف
 عليه صحة الدليل مع انه يجوز ورود المنع عليه ولا يخفى عليك انه انما
 يدل على ذلك اذ اقتصرت المنع بطلب الدليل على المقدمه واما اذا اقتصرت
 بطلب الدلائل على ملتزم الصحة فلا يتم برده عليك أن يمنع المدعى ايضا
 حقيقة ولا بعد في التزمه وقد جرت كلمه اي التمسك على انه اي لسان
 لا يجوز طلب التمسك عند النقل والتنبيه عند دعوى الامر بالبدعي الغير
 الاول والدليل عند دعوى الامر بالنظر على المعلوم مطلقا من غير
 تقييد بما اذا لم يكن المقصود معلوميه بوجه آخر والحال ان ذلك
 اي عدمه هو المطلوب اذا لم يكن المقصود اي مقصود السائل معلوميه
 اي المنقول الامر بالبدعي والنظر بطريق آخر هل هذا من حيث العلة

٣٢

لا يتوجه النقض والمعارضه لعدم الدليل المذكور لإثبات وقيل انما
 المنع من المنقول محض هو منقول لعدم التزام صحته واما اذا التزم
 صحته فمن حيث الالتزام ليس يتأقّل وكلامه ليس يتأقّل بهذا الاعتبار فتد
 عليه اطلع قال قدس سره فيما أقول عنه وانت خبير بان هذا القول منه يدل
 على أن تفسير المقدمه بما يتوقف عليه صحة الدليل غير مسلم عنده
 وكلامه وجعل الدلائل المنقول بعد كونه ملتزم الصحة ليس مما يتوقف
 عليه صحة الدليل مع انه يجوز ورود المنع عليه ولا يخفى عليك انه انما
 يدل على ذلك اذ اقتصرت المنع بطلب الدليل على المقدمه واما اذا اقتصرت
 بطلب الدلائل على ملتزم الصحة فلا يتم برده عليك أن يمنع المدعى ايضا
 حقيقة ولا بعد في التزمه وقد جرت كلمه اي التمسك على انه اي لسان
 لا يجوز طلب التمسك عند النقل والتنبيه عند دعوى الامر بالبدعي الغير
 الاول والدليل عند دعوى الامر بالنظر على المعلوم مطلقا من غير
 تقييد بما اذا لم يكن المقصود معلوميه بوجه آخر والحال ان ذلك
 اي عدمه هو المطلوب اذا لم يكن المقصود اي مقصود السائل معلوميه
 اي المنقول الامر بالبدعي والنظر بطريق آخر هل هذا من حيث العلة

اي هو الذي لا يمكن ان يكون مقصودا من دعوى التمسك

لا يتوجه النقض والمعارضه لعدم الدليل المذكور لإثبات وقيل انما
 المنع من المنقول محض هو منقول لعدم التزام صحته واما اذا التزم
 صحته فمن حيث الالتزام ليس يتأقّل وكلامه ليس يتأقّل بهذا الاعتبار فتد
 عليه اطلع قال قدس سره فيما أقول عنه وانت خبير بان هذا القول منه يدل
 على أن تفسير المقدمه بما يتوقف عليه صحة الدليل غير مسلم عنده
 وكلامه وجعل الدلائل المنقول بعد كونه ملتزم الصحة ليس مما يتوقف
 عليه صحة الدليل مع انه يجوز ورود المنع عليه ولا يخفى عليك انه انما
 يدل على ذلك اذ اقتصرت المنع بطلب الدليل على المقدمه واما اذا اقتصرت
 بطلب الدلائل على ملتزم الصحة فلا يتم برده عليك أن يمنع المدعى ايضا
 حقيقة ولا بعد في التزمه وقد جرت كلمه اي التمسك على انه اي لسان
 لا يجوز طلب التمسك عند النقل والتنبيه عند دعوى الامر بالبدعي الغير
 الاول والدليل عند دعوى الامر بالنظر على المعلوم مطلقا من غير
 تقييد بما اذا لم يكن المقصود معلوميه بوجه آخر والحال ان ذلك
 اي عدمه هو المطلوب اذا لم يكن المقصود اي مقصود السائل معلوميه
 اي المنقول الامر بالبدعي والنظر بطريق آخر هل هذا من حيث العلة

٢٥

[illegible]

على قوله رَأَى أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَنُقِيَ مِنَ الْكُفَرَاءِ الْمُبِينِ

۲۴

[illegible]

والا لا زوم استثناء من كونها متغيرة
 فيقول السائل وانها متغيرة
 سقط تقدير القدم لكونها متغيرة
 القدم على ما لا زوم استثناء من كونها متغيرة
 فيقول السائل وانها متغيرة
 سقط تقدير القدم لكونها متغيرة
 القدم على ما لا زوم استثناء من كونها متغيرة

القدم على ما لا زوم استثناء من كونها متغيرة
 فيقول السائل وانها متغيرة
 سقط تقدير القدم لكونها متغيرة
 القدم على ما لا زوم استثناء من كونها متغيرة
 فيقول السائل وانها متغيرة
 سقط تقدير القدم لكونها متغيرة
 القدم على ما لا زوم استثناء من كونها متغيرة

فما ثبت على ذلك التقدير اى على تقدير عدم ثبوتها ايضا كما اذا قال المعلق
 في اثبات حدوث الاحيان الثابتة اياها متغيرة وكل متغير لا يتخلو عن
 الحوادث وكل ما هو كذلك فهو حادث اما كونها متغيرة فقط واما كونها
 متغيرة محلا للحوادث فلا ان التغير اياها هو انتقال الشيء من حالة الى حالة
 اخرى وتلك الاخرى حادثه لانها وجدت فيه بعد ما لم تكن موجودة
 فتلك الاخرى قائمة بذات الشيء المتغير لا متنازع قيا والصفة بحدوث
 موصوفها فيكون ذلك الشيء المتغير محلا للحوادث فان الشيء عند تغيره
 وانتقاله يكون محلا لحادث لو يكن هو محله واما ان كل ما لا يتخلو عن
 الحوادث فهو حادث فلا ان الاحيان الثابتة لا يتخلو عن الحركة والسكون هما
 حادثان بيان عدم الخلو ان الاحيان لا يتخلو عن الكون في حين فان كانت
 موصوفها كونها في ذلك الحين الا ان مسبوقه يكون اخر فيه فهي ساكنة وان
 لم تكن مسبوقه يكون اخر فيه بل يكون في حين اخر فحركة ويقول ملائكة لا تم
 ذلك الاخصار لو لا جبر لان لا يكون مسبوقه يكون اخر اصلا كما في ان
 الحادث فيكون خالية عن الحركة والسكون كليهما فلهذا لا يرد ويقولون اما
 ان يكون الاخصار ثابتا او فاما ان ثابتا فقد تم الدليل ولا يلزم ثبوتها وهو

القدم على ما لا زوم استثناء من كونها متغيرة
 فيقول السائل وانها متغيرة
 سقط تقدير القدم لكونها متغيرة
 القدم على ما لا زوم استثناء من كونها متغيرة
 فيقول السائل وانها متغيرة
 سقط تقدير القدم لكونها متغيرة
 القدم على ما لا زوم استثناء من كونها متغيرة

القدم على ما لا زوم استثناء من كونها متغيرة
 فيقول السائل وانها متغيرة
 سقط تقدير القدم لكونها متغيرة
 القدم على ما لا زوم استثناء من كونها متغيرة
 فيقول السائل وانها متغيرة
 سقط تقدير القدم لكونها متغيرة
 القدم على ما لا زوم استثناء من كونها متغيرة

قوله لا يمكن ان يكون الشئ مسبوقا بكون آخر فلا شك في جلالته
 قالوا ليس كذلك بل هو مسبوق بكونه في ذاته لا في غيره
 كقولنا لا يمكن ان يكون الشئ مسبوقا بكونه في ذاته لا في غيره
 كقولنا لا يمكن ان يكون الشئ مسبوقا بكونه في ذاته لا في غيره

حدوث الاحيان لانه اذا لم يكن الشئ مسبوقا بكون آخر فلا شك في جلالته
 وقيل بخلافه ايضا فيمنه ان بعضهم قالوا ليس للمعلل ان يقول ذلك بل كبدله
 من اثبات مقدمه المنوعة او التعديل الى دليل آخر فانه ادعى اثبات الحكم
 بالدليل ولا يتحقق ذلك الا بدليلين الطريقين وما اختار المص هو الظاهر
 لان المقصد الاصل من اثبات مقدمه ثبوت المطلوب فثبتت بدليل
 لا حاجة اليه واليه اشار بقوله قيل ويستحسن توقف المانع الى اتمام المعلل
 الدليل لان المعلل بما يتحقق مقدمه بعد اتمام الدليل فيستغني السائل عن
 المنع وقيل بخلافه لان المعلل كثيرا ما لا يمكن من اثبات تلك المقدمه فيكون
 الدليل يشتغل بدليل آخر فيا من من محل المناظره ولا قول اولي لان الظاهر
 من حال المعلل الاثبات دون النقص المعاصرة يجوز ان يتعلق بقوله
 يستحسن هو الظاهر فيحتمل ان يكون متعلقا بالاختلاف المتفق عليه السابق
 فان التوقف فيهما واجب بالافتقار اتمافي النقص فلا نه كلام على الدليل
 فما لم يتحقق لم يتحققه واما في المعاصرة فلا فيها مقابله الدليل بالدليل
 فقول تمامه لم يتحقق وقا ليجوز نقص حكم ادعى فيه البدايه لوجوه
 اي ذلك النقص الى جمع البدايه مع السند وهو ما ذكره اثبات النقص

قوله لا يمكن ان يكون الشئ مسبوقا بكون آخر فلا شك في جلالته
 قالوا ليس كذلك بل هو مسبوق بكونه في ذاته لا في غيره
 كقولنا لا يمكن ان يكون الشئ مسبوقا بكونه في ذاته لا في غيره
 كقولنا لا يمكن ان يكون الشئ مسبوقا بكونه في ذاته لا في غيره

قوله لا يمكن ان يكون الشئ مسبوقا بكون آخر فلا شك في جلالته
 قالوا ليس كذلك بل هو مسبوق بكونه في ذاته لا في غيره
 كقولنا لا يمكن ان يكون الشئ مسبوقا بكونه في ذاته لا في غيره
 كقولنا لا يمكن ان يكون الشئ مسبوقا بكونه في ذاته لا في غيره

هذا هو الحق

[illegible][illegible][illegible]

وفيه نظراً لا مكان إرجاعه إلى النقص بل إلى المعارضة أيضاً كذا في الخامسة
والخامسة ^{أي قوله إلى رابعه إلى المنتهى} والحاصل أن ما ذكره الناقض يمكن أن يحل من أفراد النقص الحقيقي
بأن يقال دعوى بدهية دليل على دعواه والنقص في الحقيقة راجع
إلى ذلك الدليل فكذلك يمكن أن يكون من أفراد المعارضة بأن يكون
الدليل المتبني للنقض معارضاً لدعوى البدهية التي هي بمنزلة نصب
الدليل فلا وجه لإرجاعه إلى منع البدهية مع صحة كونه ملغى
النقض ولا اختياره على المعارضة ويمكن أن يخرج من النظر عما ذكرناه
ولن سلم كون دعوى البدهية بمنزلة الدليل كذا في إرجاعه إلى المنع إذا
هو طلب للدليل على مقدمة معينة ولا يطلب على مقدمات الدعوى
شئ كما لا يخفى ثم لما كان هذا سؤالاً وهو أنه قد يسأل السائل
بالحلي عنه تعيين موضع من الغلط فلا يصح حصوله في الثلاثة المذكورة فاجباً
يقول لو قيل في الحل في المنع لنوع مناسبة يعني من حيث هو نوع من المقدمات
لمعينة لما كان المنع كذلك ولن خالفه بوجه إذ يقصد به أي بالحلي تعيين
موضع الغلط السعوي المفهوم لا طلب للدليل في قول السعوي متعلق بالغلط وقد يدل أن
الحل في مقابلة المنع هذه هي الخلفية البحث الخامس من جملة العلل أن السند الصحيح

[illegible]

[illegible]

ملزوم الخفاء المقدّم ومقوله المنع ولو كان ملزماً ميثقه وتقويته بنحو
 المانع فلا يجوز أن يكون السند الصحيح أعم من المقيدة المنوعة مطلقاً
 يجوز أن يكون مطلقاً متعلقاً بقوله فلا يكون فيكون المعنى كما يكون أعم
 لا مطلقاً ولا من جهة ويجوز أن يكون متعلقاً بقوله أعم فيكون المعنى كما يكون أعم
 مطلقاً لا من جهة الظاهر الموافق بالسابق هو الأول لأنّه لا يتم من وجه لا يكون
 ملزماً وما مقولاً من كل وجه ومن هنا أي من أجل أنّ السند ملزوم مقولاً أو
 أهل النظر من مقدّمه موجودة في حال من الأحوال لا يمكن أن يكون منعه
 مستنداً بما ذهب إليه السوفسطائية النافون لثبوت عقائدها شيئاً لكن كمال الحقيقة
 لها بعدة أي ذلك السند مكاره غير صحيحة ويذكر في الأكثر في أكثر أوقات المنع
 مستنداً بعدة أي بعد المنع كما يجوز كما يقال ما ذكرت ثم لم لا يجوز أن يكون كذا
 ولو لا يكون كما يقال هذا لم لا يكون أن يكون كذا وكيف لا هو والحال أي مقروناً
 فقط كيف لا مع والحوال كما يقال ذلك غير مسلم كيف لا ولا يمكن وقد يذكر كلمة أعم
 أيضاً كما يقال لا نسلم تلك المقدّمه وفاقاً يكون كذا السند كذا وهو قليل ولذا قال
 في الأكثر قد يذكر شيء كالتقوية السند وتوضيحه بصرفه الدليل بما يقال لم لا يجوز
 أن يكون كذا لا كذا وكذا ولا يحسن الوجه في ذلك التقوية السند لأنّه لا شيء
 من ذلك

[illegible][illegible]

مولا حسینؑ کے نور الدین علیہ السلام

ولا يبعد عننا من بيان الفرق بينهما والفرق ثابت وهو ان السائل اذا منع
 مقدمة معينة يعلم المعلن ان دخل في اية مقدمة فيشتغل بدفعها
 اذا منع مجموع الدلائل بدون تعيين مقدمة من مقلاته لم يعلم ذلك فيجوز
 فما لم يتكلموا على فسادها لم يسمعوا اظاها ان غرضه تحييد المعلن في الخشية
 وقيل الفرق ان منع المقدمة عبارة عن طلب الدليل فلا يحتاج الى شاهد
 ان هذه المقدمة نظري عندي واطلب بيانه وهذا ما لا يحتاج الى شاهد
 وما منع الدليل عبارة عن تنفيه وهو دعوى فلا بد له من دليل وفيه آفة
 لا يمكن ان يكون طلب صحة الدليل ببيانه كالمنع لعدم كماله ويمكن ان
 يقال اذا كان مقصود السائل من الكلام على الدليل طلب صحة الدليل
 وببانه لم يكن كلاً مقدي متي ومعلومين لم فيكون منعين ولا يكون نقضاً
 خيل من حصرة وظيفة السائل في المنع والمعاوضة واجزاء الدليل في غير
 اي غير مدلول قد لا يكون بعينه ولكن ادركه بعينه ان يوجد الدليل في
 صورة اخرى مع انه لا يختلف الا باعتبار موضوع المطلوب فاذا اختلف
 الدليل بحسب المحل لا وسط بان يجعل السائل مرادقه او ملحقه مقاصد
 لم يكن اجراً بعينه وقد يحتاج الشاهد في الدلالة على فساد

من قولهم لا يبعد عننا من بيان الفرق بينهما والفرق ثابت وهو ان السائل اذا منع
 مقدمة معينة يعلم المعلن ان دخل في اية مقدمة فيشتغل بدفعها
 اذا منع مجموع الدلائل بدون تعيين مقدمة من مقلاته لم يعلم ذلك فيجوز
 فما لم يتكلموا على فسادها لم يسمعوا اظاها ان غرضه تحييد المعلن في الخشية
 وقيل الفرق ان منع المقدمة عبارة عن طلب الدليل فلا يحتاج الى شاهد
 ان هذه المقدمة نظري عندي واطلب بيانه وهذا ما لا يحتاج الى شاهد
 وما منع الدليل عبارة عن تنفيه وهو دعوى فلا بد له من دليل وفيه آفة
 لا يمكن ان يكون طلب صحة الدليل ببيانه كالمنع لعدم كماله ويمكن ان
 يقال اذا كان مقصود السائل من الكلام على الدليل طلب صحة الدليل
 وببانه لم يكن كلاً مقدي متي ومعلومين لم فيكون منعين ولا يكون نقضاً
 خيل من حصرة وظيفة السائل في المنع والمعاوضة واجزاء الدليل في غير
 اي غير مدلول قد لا يكون بعينه ولكن ادركه بعينه ان يوجد الدليل في
 صورة اخرى مع انه لا يختلف الا باعتبار موضوع المطلوب فاذا اختلف
 الدليل بحسب المحل لا وسط بان يجعل السائل مرادقه او ملحقه مقاصد
 لم يكن اجراً بعينه وقد يحتاج الشاهد في الدلالة على فساد

الفرق بين المنع والطلب
 المنع هو دعوى على الدليل
 الطلب هو طلب صحة الدليل
 الفرق بينهما ان المنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل
 والمنع لا يحتاج الى شاهد
 والطلب يحتاج الى شاهد
 والمنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل
 والمنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل

الفرق بين المنع والطلب
 المنع هو دعوى على الدليل
 الطلب هو طلب صحة الدليل
 الفرق بينهما ان المنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل
 والمنع لا يحتاج الى شاهد
 والطلب يحتاج الى شاهد
 والمنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل
 والمنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل

الفرق بين المنع والطلب
 المنع هو دعوى على الدليل
 الطلب هو طلب صحة الدليل
 الفرق بينهما ان المنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل
 والمنع لا يحتاج الى شاهد
 والطلب يحتاج الى شاهد
 والمنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل
 والمنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل

الفرق بين المنع والطلب
 المنع هو دعوى على الدليل
 الطلب هو طلب صحة الدليل
 الفرق بينهما ان المنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل
 والمنع لا يحتاج الى شاهد
 والطلب يحتاج الى شاهد
 والمنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل
 والمنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل

الفرق بين المنع والطلب
 المنع هو دعوى على الدليل
 الطلب هو طلب صحة الدليل
 الفرق بينهما ان المنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل
 والمنع لا يحتاج الى شاهد
 والطلب يحتاج الى شاهد
 والمنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل
 والمنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل

الفرق بين المنع والطلب
 المنع هو دعوى على الدليل
 الطلب هو طلب صحة الدليل
 الفرق بينهما ان المنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل
 والمنع لا يحتاج الى شاهد
 والطلب يحتاج الى شاهد
 والمنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل
 والمنع لا يحتاج الى دليل
 والطلب يحتاج الى دليل

الدليل على ذلك ان كان نظرا غير معلوم للمعلل فيطلب عليه ان يبين
 ان كان يدعيه اخر اولى وقد يستحق القدر في طرد التعريف في عكس لقضا
 وذلك لان معنى الطرد هو التلازم في الثبوت بمعنى كل ما صدق
 عليه الحد صدق عليه المحدث ومعنى العكس التلازم في الالغاء
 بمعنى ان كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدث وقاذا
 لم يكن التعريف ما نعا فقد انتقضت الكلية الاولى كما اذا
 لم يكن جامعاً انتقضت الثانية فله مشايعة بالنقض الالهي في حيث
 يقال هذا التعريف ليس صحيحاً لاستلزامه دخول فرد من افراد
 غير المحدود فيه او خروج فرد من افراد هه فيطبق عليه
 لفظ النقض بطريق الاستعارة المصروفة ودفع الشاهد قد يكون
 جميع جريان الدليل في صورته اذ هي السائل جرياً فيهما او جميع
 التخلّف اي تخلف الحكم عن الدليل او يكون باظهار ان
 التخلّف في تلك المضرورة ما يقع او يمنع استلزامه كما بان يقال لا يلزم
 للمحال او يمنع الاستحالة بان يقال ما يلزم ليس بحال لا يقال
 المناسب ان يؤخر الاظهار عن التلويح لا يلزم الفصل

الدليل على ذلك ان كان نظرا غير معلوم للمعلل فيطلب عليه ان يبين
 ان كان يدعيه اخر اولى وقد يستحق القدر في طرد التعريف في عكس لقضا
 وذلك لان معنى الطرد هو التلازم في الثبوت بمعنى كل ما صدق
 عليه الحد صدق عليه المحدث ومعنى العكس التلازم في الالغاء
 بمعنى ان كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدث وقاذا
 لم يكن التعريف ما نعا فقد انتقضت الكلية الاولى كما اذا
 لم يكن جامعاً انتقضت الثانية فله مشايعة بالنقض الالهي في حيث
 يقال هذا التعريف ليس صحيحاً لاستلزامه دخول فرد من افراد
 غير المحدود فيه او خروج فرد من افراد هه فيطبق عليه
 لفظ النقض بطريق الاستعارة المصروفة ودفع الشاهد قد يكون
 جميع جريان الدليل في صورته اذ هي السائل جرياً فيهما او جميع
 التخلّف اي تخلف الحكم عن الدليل او يكون باظهار ان
 التخلّف في تلك المضرورة ما يقع او يمنع استلزامه كما بان يقال لا يلزم
 للمحال او يمنع الاستحالة بان يقال ما يلزم ليس بحال لا يقال
 المناسب ان يؤخر الاظهار عن التلويح لا يلزم الفصل

الدليل على ذلك ان كان نظرا غير معلوم للمعلل فيطلب عليه ان يبين
 ان كان يدعيه اخر اولى وقد يستحق القدر في طرد التعريف في عكس لقضا
 وذلك لان معنى الطرد هو التلازم في الثبوت بمعنى كل ما صدق
 عليه الحد صدق عليه المحدث ومعنى العكس التلازم في الالغاء
 بمعنى ان كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدث وقاذا
 لم يكن التعريف ما نعا فقد انتقضت الكلية الاولى كما اذا
 لم يكن جامعاً انتقضت الثانية فله مشايعة بالنقض الالهي في حيث
 يقال هذا التعريف ليس صحيحاً لاستلزامه دخول فرد من افراد
 غير المحدود فيه او خروج فرد من افراد هه فيطبق عليه
 لفظ النقض بطريق الاستعارة المصروفة ودفع الشاهد قد يكون
 جميع جريان الدليل في صورته اذ هي السائل جرياً فيهما او جميع
 التخلّف اي تخلف الحكم عن الدليل او يكون باظهار ان
 التخلّف في تلك المضرورة ما يقع او يمنع استلزامه كما بان يقال لا يلزم
 للمحال او يمنع الاستحالة بان يقال ما يلزم ليس بحال لا يقال
 المناسب ان يؤخر الاظهار عن التلويح لا يلزم الفصل

محمد بن عبد الله

ان يقول المدعى حقيقة الانسان موجودة لانه شئ وحقائق الاشياء
 موجودة فيورث عليه انه على تقدير وجود حقيقة من الحقائق يكون محال
 وهو انه لو كانت موجودة فاما ان يكون وجودها موجودا او لا فان
 كان الثاني فكيف يوجد بدون الوجود وان كان الاول يتكلم في وجود
 ذلك الوجود وهكذا فاما ان ينتهي الى وجود لا وجود له او يتسلسل و
 كلاهما محالان وتدفعه بان لا نفوز والمحال وانما يتكلم ان لو كان حقيقة
 الوجود وجودية فلا تم ذلك ولو سلم فوجوده عينه ومثال الخامس ان
 نقول ان فعل زيد وعمل خلق الله تعالى لانه فعل عبده وافعال العباد
 بخلقه تعالى فيورث عليه النقض من قبل المعترض بان يقول الزنا
 فعل من افعال العباد وليس بخلقه تعالى لانه قبيح وخلق القبيح قبيح
 واتصافه تعالى به محال وتدفعه بمنع كون خلق الزنا قبيحا ومحالا
 وانما القبيح والمحال فعله لا خلفه وبينهما كون لا يخفى البحث
 السابع في المدلول اعم من ان يكون قبل اقامة المدعى للدليل
 او بعدها من غير الدليل عليهم بان يقول السائل هذا المدلول
 ليس صحيح من غير ان يقيد على عدم صحته دليلا مكابرة لا تسمع

واما ان يقول المدعى حقيقة الانسان موجودة لانه شئ وحقائق الاشياء
 موجودة فيورث عليه انه على تقدير وجود حقيقة من الحقائق يكون محال
 وهو انه لو كانت موجودة فاما ان يكون وجودها موجودا او لا فان
 كان الثاني فكيف يوجد بدون الوجود وان كان الاول يتكلم في وجود
 ذلك الوجود وهكذا فاما ان ينتهي الى وجود لا وجود له او يتسلسل و
 كلاهما محالان وتدفعه بان لا نفوز والمحال وانما يتكلم ان لو كان حقيقة
 الوجود وجودية فلا تم ذلك ولو سلم فوجوده عينه ومثال الخامس ان
 نقول ان فعل زيد وعمل خلق الله تعالى لانه فعل عبده وافعال العباد
 بخلقه تعالى فيورث عليه النقض من قبل المعترض بان يقول الزنا
 فعل من افعال العباد وليس بخلقه تعالى لانه قبيح وخلق القبيح قبيح
 واتصافه تعالى به محال وتدفعه بمنع كون خلق الزنا قبيحا ومحالا
 وانما القبيح والمحال فعله لا خلفه وبينهما كون لا يخفى البحث
 السابع في المدلول اعم من ان يكون قبل اقامة المدعى للدليل
 او بعدها من غير الدليل عليهم بان يقول السائل هذا المدلول
 ليس صحيح من غير ان يقيد على عدم صحته دليلا مكابرة لا تسمع

ان يقول المدعى حقيقة الانسان موجودة لانه شئ وحقائق الاشياء
 موجودة فيورث عليه انه على تقدير وجود حقيقة من الحقائق يكون محال
 وهو انه لو كانت موجودة فاما ان يكون وجودها موجودا او لا فان
 كان الثاني فكيف يوجد بدون الوجود وان كان الاول يتكلم في وجود
 ذلك الوجود وهكذا فاما ان ينتهي الى وجود لا وجود له او يتسلسل و
 كلاهما محالان وتدفعه بان لا نفوز والمحال وانما يتكلم ان لو كان حقيقة
 الوجود وجودية فلا تم ذلك ولو سلم فوجوده عينه ومثال الخامس ان
 نقول ان فعل زيد وعمل خلق الله تعالى لانه فعل عبده وافعال العباد
 بخلقه تعالى فيورث عليه النقض من قبل المعترض بان يقول الزنا
 فعل من افعال العباد وليس بخلقه تعالى لانه قبيح وخلق القبيح قبيح
 واتصافه تعالى به محال وتدفعه بمنع كون خلق الزنا قبيحا ومحالا
 وانما القبيح والمحال فعله لا خلفه وبينهما كون لا يخفى البحث
 السابع في المدلول اعم من ان يكون قبل اقامة المدعى للدليل
 او بعدها من غير الدليل عليهم بان يقول السائل هذا المدلول
 ليس صحيح من غير ان يقيد على عدم صحته دليلا مكابرة لا تسمع

على ان لا يكون التسليم فلا لا يجرى ان يوجد معارضة مع التسليم غايته ان
 المعارضة الغير المقررة مع التسليم تندرج في النقض من ههنا اي من اجل
 عدم اشتراط التسليم لغير بعضهم تقريرا مطلقا اعلم ان اي يكون معارضة
 فيها مناقضة ومن ان يكون معارضة خالصة بطريق النقض بان يقال
 لو كان دليلكم صحيح مقدما صحى لما يصدق ما يتا في مدلوله لكن
 عندي دليل يدل على صدقه وقيل المعارضة في القطعيات هي الدلائل
 العقلية والنقلية اليقينية راجعة الى النقض من اجتماع القطعيتين
 المتناقضتين بحسب نفس الامر ويسمى المذكور معارضة فيها النقض بما يقية
 معارضة فيها النقض لقسمة نقضا فيها معارضة لان المعارضة صريحة و
 النقض ضمنى والعقائيات لا تقبل دون القطعيات الظنية كالقياس العقلى
 فانه يجوز ان يكون احد القياسين خطأ بحسب نفس الامر وبعارض القياسين
 الصواب فلا حاجة الى القول بوجوده على النقض وقيل هو اي معارضة فيها النقض
 وتلك الضميمة لان المعارضة مصلة او بتاويل المذكور والمعارضة بالقلب هو ان
 اى متشارك في الماهية والحقيقة والتغاير بينهما بالاعتبار باعتبار انها قلب
 دليل المستدل شاهدا عليه بعد ان كان هذا اليمين قلبا وباعتبار انهما مع النقض

على ان لا يكون التسليم فلا لا يجرى ان يوجد معارضة مع التسليم غايته ان
 المعارضة الغير المقررة مع التسليم تندرج في النقض من ههنا اي من اجل
 عدم اشتراط التسليم لغير بعضهم تقريرا مطلقا اعلم ان اي يكون معارضة
 فيها مناقضة ومن ان يكون معارضة خالصة بطريق النقض بان يقال
 لو كان دليلكم صحيح مقدما صحى لما يصدق ما يتا في مدلوله لكن
 عندي دليل يدل على صدقه وقيل المعارضة في القطعيات هي الدلائل
 العقلية والنقلية اليقينية راجعة الى النقض من اجتماع القطعيتين
 المتناقضتين بحسب نفس الامر ويسمى المذكور معارضة فيها النقض بما يقية
 معارضة فيها النقض لقسمة نقضا فيها معارضة لان المعارضة صريحة و
 النقض ضمنى والعقائيات لا تقبل دون القطعيات الظنية كالقياس العقلى
 فانه يجوز ان يكون احد القياسين خطأ بحسب نفس الامر وبعارض القياسين
 الصواب فلا حاجة الى القول بوجوده على النقض وقيل هو اي معارضة فيها النقض
 وتلك الضميمة لان المعارضة مصلة او بتاويل المذكور والمعارضة بالقلب هو ان
 اى متشارك في الماهية والحقيقة والتغاير بينهما بالاعتبار باعتبار انها قلب
 دليل المستدل شاهدا عليه بعد ان كان هذا اليمين قلبا وباعتبار انهما مع النقض

على ان لا يكون التسليم فلا لا يجرى ان يوجد معارضة مع التسليم غايته ان
 المعارضة الغير المقررة مع التسليم تندرج في النقض من ههنا اي من اجل
 عدم اشتراط التسليم لغير بعضهم تقريرا مطلقا اعلم ان اي يكون معارضة
 فيها مناقضة ومن ان يكون معارضة خالصة بطريق النقض بان يقال
 لو كان دليلكم صحيح مقدما صحى لما يصدق ما يتا في مدلوله لكن
 عندي دليل يدل على صدقه وقيل المعارضة في القطعيات هي الدلائل
 العقلية والنقلية اليقينية راجعة الى النقض من اجتماع القطعيتين
 المتناقضتين بحسب نفس الامر ويسمى المذكور معارضة فيها النقض بما يقية
 معارضة فيها النقض لقسمة نقضا فيها معارضة لان المعارضة صريحة و
 النقض ضمنى والعقائيات لا تقبل دون القطعيات الظنية كالقياس العقلى
 فانه يجوز ان يكون احد القياسين خطأ بحسب نفس الامر وبعارض القياسين
 الصواب فلا حاجة الى القول بوجوده على النقض وقيل هو اي معارضة فيها النقض
 وتلك الضميمة لان المعارضة مصلة او بتاويل المذكور والمعارضة بالقلب هو ان
 اى متشارك في الماهية والحقيقة والتغاير بينهما بالاعتبار باعتبار انها قلب
 دليل المستدل شاهدا عليه بعد ان كان هذا اليمين قلبا وباعتبار انهما مع النقض

معارضة فيها النقض تمامي هذه البعث السامع ترك بعضهم في جواز
 المعارضة على المعارضة وفي جواز المعارضة بالبداهة والدليل على
 البديهي المبين بداهته بالدليل هذه اربعة اقسام للمعارضة الاول
 المعارضة بالبداهة على البديهي اي على الحكم الذي يدعي المدعي بداهته
 بان يقول المعارض ما ادعيتمو بداهته يقتضيه خلاف بدعته بدعته
 العقل فلهذا قسم المعارضة باعتبار ان المدعي وان لم يتعض بالدليل
 لكن دعوى بداهته بمنزلة اقامة الدليل كانه قال هذا الحكم ثابت لا يرد
 فيجوز للسائل ان يقول يقتضيه هذا الحكم كونه يدعي الثاني للمعارضة بالبداهة
 على البديهي المبين بداهته بالدليل مثل ان يقول المدعي هذا الحكم يدعي لانه
 من المحسوسات فيقول السائل خلاف هذا الحكم ثابت بالبداهة فلهذا قسم
 المعارضة بمنزلة اقامة الدليل الثالث للمعارضة بالدليل على الحكم الذي يدعي
 المدعي بدعته كما اذا قال المدعي هذا الحكم يدعي يقول السائل لماذا يدل
 على خلافه ويبين الدليل والرابع للمعارضة بالدليل على الحكم الذي يدعي كونه
 بداهته بالدليل كما اذا قال المدعي هذا الحكم يدعي كونه من المشاهير يقول
 السائل لماذا يدل على خلاف هذا الحكم فهذه الاربعة اقسام للمعارضة

ان هذا الحكم لا يرد في جواز المعارضة

قول من قال ان هذه
 على وجهين احدهما ان
 يدل على ان الحكم لا يرد
 في جواز المعارضة
 الثاني ان الحكم لا يرد
 في جواز المعارضة
 الثالث ان الحكم لا يرد
 في جواز المعارضة
 الرابع ان الحكم لا يرد
 في جواز المعارضة
 الخامس ان الحكم لا يرد
 في جواز المعارضة
 السادس ان الحكم لا يرد
 في جواز المعارضة
 السابع ان الحكم لا يرد
 في جواز المعارضة
 الثامن ان الحكم لا يرد
 في جواز المعارضة
 التاسع ان الحكم لا يرد
 في جواز المعارضة
 العاشر ان الحكم لا يرد
 في جواز المعارضة

[illegible]

[illegible]

المقدمة فقال الأولى ان يقال تسمية مناقضة لمساكنة لها في كون كل واحد
منهما كلاما على المقدمة وقيل قبلها أي قبل إقامة الدليل عليها أيضا
للعلم بلزوم الفساد على أي حال أي فساد الدليل الذي يستلزم صحة المقدمة
على كل حال سواء أقيم دليل أو لم يُقَمْ أما إذا أُقيم فظاهر وأما إذا لم يُقَمْ
فلا تماذا كانت المقدمة نظرية فلا بد من ان يكون للمفعل عليها دليل
فنقض المقدمة يرجع الى ان الدليل عليها لو كان صحيحا يلزم منه محال
لأنه يلزم من صحة صحة تلك المقدمة مع انها باطلة وهذا أصح
بان السند إذا كانت مادته موجودة بمعنى ان ما صدق عليه نقض
المقدمة الممنوعة يكون موجودا متحققا في نفس الامر يرجع المنع الى
النقض لا فيما لا يملكه على ذلك التقدير يظهر فساد المقدمة الممنوعة
التي هي جزء من الدليل وفساد الجزء مستلزم لفساد الكل وأنت
تعلو أنه أي الشأن لا يلازم تقرير أي ذلك المذكور من المناقضة
على سبيل المعارضة وعلى سبيل النقض بصحة المنع بان يقال لأنه
تلك المقدمة لأنه كذا أو كذا التحقيق مادة السند أي حين إذا
كانت المقدمة مختلفة من مدلولها أو معارضا لدليها بدليل آخر

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

اى مقدمة من الدليل أو بالمصادرة على المطلوب ^{مختلف} على قولين
 بان يقال هذا الدليل اوجزه انما يتم ^{بوصفه} كوضع المدلول اوجزه مع
 شاهد يبدى وتلو مبع ما يلزم صحة الدليل بان يقال انما يصح هذا الدليل
 ان لو كان كذا وذا ثم فان هذه الاسئلة الخمسة من افراد البحث ليس شئ منها
 من المنوع الثلاثة المذكورة فيجانب عن الاول وهو النقض بالقبح لعدم
 الاستلزام وعن الثانى وهو النقض بالقبح للاحتياج الى مقدمة وعن
 الرابع وهو النقض بالمصادرة على المطلوب بانه اى المذكور ان كان شاهدا
 اى مع شاهد يدل على ذلك فنقض اى فهو نقض حيث يصدق مع النقض
 عليه هو بيان فساد الدليل بشاهد من غير تعرض للمدلول ولا اى وان
 لم يكن مع شاهد يدل عليه فكابرة غير مسموعة وكلامنا فى الابعاج المسموعة
^{انما الامر المذكور ١١}
 ويجنب عن الثالث وهو النقض بقبح الدليل لاستدلاله بمقدمة من
 مقدمة بانه لا يتنافى ^{فى غرض المناظر} ذغرض المعيل اثبات مطلبه بالدليل اذا
 حصل والكان بعض مقدمة مستدركة فامتنع تركه الاول وتقص المقدمة
^{انما الامر المذكور ١٢}
 لا تعلق لها بالمطلوب نائداً ويجوز اثبات المدلول بدور ذكرها فالسؤال عليه بتبرك
 الاول والكل ليس من البحث فى شئ وعن الخامس وهو النقض عن ما يلزم صحة

اي مقدمة من الدليل او بالمصادرة على المطلوب مختلف على قولين
 بان يقال هذا الدليل اوجزه انما يتم واصله كوجه الدلول او جزمه مع
 شاهد او بدونه لم يمنع ما يلزم صحة الدليل بان يقال انما يصح هذا الدليل
 ان لو كان كذا اذ اهم فان هذه الاسئلة الخمسة من افاد البحث ليس شي منها
 من المنوع الثالث المذكورة فيجاب عن الاول وهو النقض بالقبح لعدم
 الاستلزام وعن الثاني وهو النقض بالقبح للاحتياج الى مقدمة وعن
 الرابع وهو النقض بالمصادرة على المطلوب بانه اي المذكور ان كان شاهدا
 اي مع شاهد يدل على ذلك فنقض اي فهو نقض حيث يصدق مع النقض
 عليه هو بيان فساد الدليل بشاهد من غير تعرض للدلولية ولا اي وان
 لم يكن مع شاهد يدل عليه فكافرة غير مسموعة وكلامنا في الاجابات الخمسة
 ويجاب عن الثالث وهو النقض بقبح الدليل لاستدلاله بمقدمة من
 مقدمة بانه لا ينافي حرمان الناظر اذ عرض المعلي اثبات مطلية بالدليل اذا
 يحصل والكان بعض مقدمة مستندة فانية انه ترك الاول وتقص لمقدمة
 لا تعلق لها بما مطلوبنا اذ يتجوز اثبات الدلول بدور ذكرها في السؤل عليه به
 الاول في الكلام ليس من البحث في شيء وعن الخامس وهو النقض عن ما يلزم صحة

قول المناظرة
 وسواء في بحث فائدة ذلك
 من الاقتضاء وعدم الاقتضاء
 فلو ان سبيل الاستعمال في البحث
 وجوب الاستعمال في البحث
 لعدم فوات ذلك الاستعمال
 حصول المناظرة في البحث
 لا يستعمل في البحث
 باقترافه قول المناظرة
 او في بحث فائدة الاستعمال
 ودون الاستعمال في البحث

المناظرة في البحث
 فناء في بيان الاستعمال
 بما المناظرة في سبيل الاستعمال
 والاقول الاستعمال في المناظرة
 عدم الاستعمال في المناظرة
 في عدم فناء الاستعمال
 باقترافه قول المناظرة
 ان تكون وجوبه في بحث فائدة
 سبيل الاستعمال في المناظرة
 فلو ان سبيل الاستعمال في المناظرة
 وجوب الاستعمال في المناظرة
 لعدم فوات ذلك الاستعمال
 حصول المناظرة في المناظرة
 لا يستعمل في المناظرة
 باقترافه قول المناظرة
 او في بحث فائدة الاستعمال
 ودون الاستعمال في المناظرة

المناظرة وسعت في الوقت ولا وسعت في ذلك لغواتها مع جمع ديني او ديني
 وايضا بما يقع في البحث تقريرا كلاما من جملة اخرى لا مباحة فيه للمعلل فيظهر جهله
 بين الناس وايضا بما يحصل من المناظرة دوران الراس واما كون فائدة
 بجانب السائل فلا نسرها بباطل بالاستعمال في البحث فيظهر بها جته بجهته
 ولا نه لعل يدكر المعلل بعد ذلك الكلام كلاما يظهر فيه ما يخفى عليه
 من المراء قد يذكر بعد ذكر الدليل دليلا على مقدمته نظرية او تنبيه
 على خفية فلا يحتاج الى اظهار جهله الذي معاينته به الناس وربما يؤذن
 الاستعمال في البحث بانفساد خصوصاً في اتيانها لكثرة وكثرة العناد واما
 الوجوه الثلاثة الاخيرة لكون فائدة بجانب المعلل فيصالح ان تكون وجوها
 لكون فائدة بجانب السائل ايضا كما لا يخفى ومن جملة الواجب التكلم في كل
 كلام بما هو في حقيقة الكلام في علم الكلام فانه يجب ان يتكلم فيه باليقينيات
 المفيدة للاعتقاد لانه لا يكفي في الاعتقاد الامارة فلا يتكلم في اليقيني
 بوطائف الظن كان يعارض دليلاً قطعياً كالقوانين بامارة ظنية كالقياس
 لانه لا يقيد شيئاً ولا يتكلم بالعكس مما لا يتكلم في الظن بوطائف اليقيني
 ايضا كان يتكلم في الدليل الظني بانه لا يقيد المطلوب لاحتمال ان يكون كذلك

المناظرة في البحث
 فناء في بيان الاستعمال
 بما المناظرة في سبيل الاستعمال
 والاقول الاستعمال في المناظرة
 عدم الاستعمال في المناظرة
 في عدم فناء الاستعمال
 باقترافه قول المناظرة
 ان تكون وجوبه في بحث فائدة
 سبيل الاستعمال في المناظرة
 فلو ان سبيل الاستعمال في المناظرة
 وجوب الاستعمال في المناظرة
 لعدم فوات ذلك الاستعمال
 حصول المناظرة في المناظرة
 لا يستعمل في المناظرة
 باقترافه قول المناظرة
 او في بحث فائدة الاستعمال
 ودون الاستعمال في المناظرة
 المناظرة في البحث
 فناء في بيان الاستعمال
 بما المناظرة في سبيل الاستعمال
 والاقول الاستعمال في المناظرة
 عدم الاستعمال في المناظرة
 في عدم فناء الاستعمال
 باقترافه قول المناظرة
 ان تكون وجوبه في بحث فائدة
 سبيل الاستعمال في المناظرة
 فلو ان سبيل الاستعمال في المناظرة
 وجوب الاستعمال في المناظرة
 لعدم فوات ذلك الاستعمال
 حصول المناظرة في المناظرة
 لا يستعمل في المناظرة
 باقترافه قول المناظرة
 او في بحث فائدة الاستعمال
 ودون الاستعمال في المناظرة

المناظرة في البحث
 فناء في بيان الاستعمال
 بما المناظرة في سبيل الاستعمال
 والاقول الاستعمال في المناظرة
 عدم الاستعمال في المناظرة
 في عدم فناء الاستعمال
 باقترافه قول المناظرة
 ان تكون وجوبه في بحث فائدة
 سبيل الاستعمال في المناظرة
 فلو ان سبيل الاستعمال في المناظرة
 وجوب الاستعمال في المناظرة
 لعدم فوات ذلك الاستعمال
 حصول المناظرة في المناظرة
 لا يستعمل في المناظرة
 باقترافه قول المناظرة
 او في بحث فائدة الاستعمال
 ودون الاستعمال في المناظرة

[illegible][illegible]

منه فليس هو العبد بل
هو الذي يملكه الله تعالى

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[Handwritten Persian script from folio 80v]

[illegible]

الماترغ المصنفه صمدان للفقاهه ابو ان الشرح في ابطال المصنفه

تمت الرسالة العضدية

وبعد فلما كان شرح الشرحية المشتهرة الرشيدية في علم المناظرة من أليقات الامام ابي ابي الحسن
 ابي جابر مولانا الشيخ عبد الرشيد الجوفري اهل كتب المناظرة ومقبول في عين الطلبة والكلية فزينة
 بالحواشي الفريدة فحسن تلك العلم والكمال بدرهما والحكم والجمال في موالاتي واستاذي الحاج ابي
 ابي الحسنات محمد عبد الحمي الكنتوي وافرغ مني في ذلك وقت طبع ذلك مؤلفه متواضعا في المطبع العلوي
 ومع ذلك فايدى الشاكرين اليه بسوطه واعناق الطالبين اليه مرفوعة فطبع متواضعا مع كمال التقدير
 حسن المقابلة ابراهيم المولوي فاحرم من العظيم ان اذكر له في هذا الباب في المطبع لمصطفى و
 محمد ابراهيم خان الكنتوي في ذلك في القدر من شهر سنة حرره المتواضعة من السادة و
 ابن المولوي محمد قاسم فلا بد من المرحوم المولوي محمد ممد بن مولانا المفتي محمد يوسف المتواضعة

[illegible][illegible]

اشتمار

کتاب مفصلہ ذیل راقم کے پاس موجود ہیں اور علاوہ اسکے اور بھی کتابیں ہیں جن میں کئی پرچہ جن صاحبوں کو منظور ہو یا رسالہ قیمت نقد منی کا دروغ وغیرہ خواہ بذریعہ دیواریہ رقم سے طلب فرمائیں قیمت مع محصول نکال لکھی ہو سو اسی قیمت مقررہ کے دو آدم صرف خریدی بھی ہر روز قیمت ہونا چاہیے

نام کتاب	قیمت	نام کتاب	قیمت
قرآن خلیل ترجمہ بدو ترجمہ مع تفسیر طالعین	۱۰	شرح مسلم قاضی بابر کے مع ما شیعہ فطو راز و مولانا یوسف	۱۰
صحیح ترمذی	۱۰	صحیح ترمذی	۱۰
نوادرا اصول فی شرح المفصل از مولوی سید احمد مرحوم	۱۱	علاء کمال	۱۱
میں دی مع ما شیعہ جدید از مولوی عین القضاۃ صاحب	۱۲	میزان الاعتدال فی نقد الرجال للنسبی	۱۲
شرح طحاوی	۱۳	فتح المفتاح شرح الفیہ المحدث لفتح الدی	۱۳
الکافی المصنوعۃ فی الاحادیث الموضوعة للسیوطی	۱۴	تفسیر الایۃ فی تفسیر امام ربیع الدیۃ لایہ لایہ	۱۴
شرح معانی الآثار للطحاوی	۱۵	نور الانوار شرح النور	۱۵
جامع الترمذی	۱۶	فرغیہ شرح سراجیہ	۱۶
شرح سیدہ در علم سلفو	۱۷	محدثہ الراعیۃ ما شیعہ جدید قایہ لایہ لایہ لایہ لایہ	۱۷
میزان الاعتدال	۱۸	میزان الاعتدال	۱۸
التعلیق السیوطی مولانا امجد از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۱۹	مجموعہ سراجیہ رسائل از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۱۹
القول الجازم فی سقوط الحدیث کما یصلح الامام از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۰	مجموعہ فلسفانیہ رسائل از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۰
تدریج الاحکام فی حصول الحجۃ و الامکان لایہ لایہ لایہ لایہ	۲۱	فائدہ بینہ فی دراجع الفقہ از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۱
الاحکام المشہورۃ فی الاستقناع بالمرہون از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۲	مجموعہ تذکرۃ الراشدہ و ہدایۃ النبی از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۲
حقنۃ الطلب فی سیر القیادہ از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۳	بکافیہ مع زبانی زادہ	۲۳
نزهت الفکر فی سیرۃ النبی از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۴	شرح تہذیب معارف بہ تحقیق شاعر جہانی	۲۴
مجموعہ خطب تمام سال از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۵	وسیلہ تعلیم از مولوی ذکیل احمد صاحب	۲۵
الریض و التکیل فی فہرج و التعلیل از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۶	مجموعہ صحت حال	۲۶
کتاب ذیل جو قیمتیں ہیں			
مجموعہ رسائل امام کلام و غیرہ از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۷	ظفر الامانی فی مختصر الحریجاتی از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۷
مجموعہ ذیل الکافی للسیوطی	۲۸	و تعقیبات للسیوطی	۲۸
وکشف الاحمال فی نقد الرجال للعلوی	۲۹	و مقاصد حسنہ لفتح الدی	۲۹
رافت			
محمد خادم حسین خان پور آبادی قریب کتب خانہ فرنگی محل			

To: www.al-mostafa.com